

كلمة المكتب التنفيذي  
فاتح ماي 2019

الإخوة والأخوات :

في التنظيمات السياسية الديمقراطية الحليفة والتنظيمات الحقوقية، والنسائية والمدنية،  
السيدات والسادة في الصحافة الوطنية،  
الأخوات والإخوة : العاملات والعمال،  
الحضور الكريم،

باسم المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نحبيكم تحية النضال، ونشكركم ونعزز بحضوركم اليوم إلى جانب الطبقة العاملة لنخلد جميعا الذكرى العمالية الأمامية.

كما نتوجه بأصدق تحياتنا إلى كافة المناضلات والمناضلين الكونفدراليين عبر ربوع وطننا، على صمودهم ويقظتهم الدائمة وارتباطهم العضوي بقضايا وانشغالات الطبقة العاملة، كما ارتباطها بقضايا الوطن والإنسانية، وذلك رغم الصعاب والتحديات الجسيمة، ورغم خطابات التئيب والتضليل والشعبوية، ورغم تأزم الوضع على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونترحم على أرواح كافة الكونفدراليات والكونفدراليين الذين غادروا إلى دار البقاء ونترحم على كافة شهداء النضال من أجل الحرية والكرامة في كل أنحاء العالم.

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ومنذ لحظة التأسيس وهي تعمل على تسليح مناضلاتها ومناضليها برؤية واضحة، وبخطاب نقدي يركز على الربط الجدلي بين السياسي والنقابي، وذلك من أجل القدرة على التعامل مع كل المتغيرات واللحظات، ومن أجل التحليل المتجدد للواقع المركب والمتغير باستمرار كمنطلق وموجه للفعل النضالي الدائم المتمسك بالأخلاق والمبدئية والالتزام. وهذا ما جعلنا دوما في طليعة نضالات الطبقة العاملة، النضالات الاجتماعية برؤية وأفق سياسيين.

وقد شكل المؤتمر الوطني السادس للكونفدرالية الديمقراطية للشغل المنعقد 23-24-25 نونبر 2018، محطة تنظيمية وفكرية ربطت الحاضر بالتراكم التاريخي الذي حققته المنظمة نضاليا وأديبا وتأطيرا للطبقة العاملة، مؤتمر انعقد تحت شعار: " نضال متواصل من أجل الحرية، الديمقراطية، التنمية والعدالة الاجتماعية " ما يجسد هوية الكونفدرالية كمنظمة نقابية وديمقراطية تقدمية جماهيرية ووحدية تقود نضالات الشغيلة من موقعها الطبقي لخوض الصراع من أجل التغيير الديمقراطي الشامل بمضمونه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

الأخوات والإخوة

السيدات والسادة

الحضور الكريم

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وهي تخذل ذكرى فاتح ماي 2019، تحت شعار: "التنظيم والنضال" فإنها تستحضر جسامة التحديات والمهام النقابية والنضالية خلال المرحلة المقبلة، فالوعي باختلاف المهام من مرحلة تاريخية إلى أخرى، يجعلنا نجزم بأن الإنسانية بصدد الانتقال إلى مرحلة جديدة تطبعها تحولات كبرى وعميقة على جميع الأصعدة، وستمس مختلف مجالات حياة الإنسان، وستصيب في مقتل كل المكتسبات التي حققتها الطبقة العاملة بتضحياتها ونضالاتها. وهذا ما يتطلب تنظيمات قوية وصلبة كأدوات لخوض الصراع والمقاومة والدفاع المستميت عن المكتسبات والحقوق المشروعة.

إن عالم اليوم يعيش أزمة اجتماعية بنيوية ومزمنة نتيجة هيمنة الرأسمالية المتوحشة واختياراتها النيوليبرالية المعولمة، وهو ما خلف اختلالات في بنية المجتمعات تمثلت في إشاعة النزعات المحافظة والتطرف والعنصرية وكل أشكال الفكر اللاعقلاني.

إن مفهوما جديدا للدولة بدأ يتشكل من خلال عملية التفكير الشاملة، التي تخضع لها المؤسسات التقليدية بدءا بالأسرة وانتهاء بالدولة الاجتماعية مرورا بتنظيمات المجتمع ومؤسسات الخدمات العمومية. فجنس الرأسمال وإصراره على مراكمة الأرباح وتكديس الثروة جعله يفرض على الدول سواء بطرق ناعمة أو عنيفة التخلي عن سيادتها واستقلالية قراراتها و أدوارها الاجتماعية المتمثلة في توفير الحماية الاجتماعية والخدمات العمومية كالتعليم والصحة والشغل... وهذا ما يفسر من جهة الاحتجاجات الاجتماعية بأشكال جديدة من التنظيم والممارسة السياسية توضح أزمة الديمقراطية التمثيلية، ومن جهة أخرى يفسر قتامة الأوضاع الاجتماعية في الدول النامية المحكومة بإملاءات المؤسسات المالية للرأسمال العالمي.

## الأخوات والإخوة

### السيدات والسادة

#### الحضور الكريم

لا شك أن هذه التحولات العالمية لها انعكاسات مباشرة على الوضع العربي والإقليمي، وفي مقدمته فلسطين التي لازالت ترزح تحت الاحتلال الصهيوني، ولا زال الشعب الفلسطيني يعاني من الممارسات الإرهابية للكيان الصهيوني، ولا يبدو أن للقضية حل في الأفق المنظور، نظرا لقرارات الغطرسة الأمريكية ورئيس إدارتها ترامب التي تريد فرض واقع جديد بالشرق الأوسط ضمن ما يسمى بصفقة القرن من جهة، ومن جهة أخرى التواطؤ المكشوف للأنظمة العربية الرجعية وهرولتها إلى التطبيع بكل أشكاله.

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إذ تدين بقوة قرارات ترامب القاضية بنقل سفارة بلاده للقدس ، والاعتراف بسيادة الكيان الصهيوني على هضبة الجولان السورية، وتدين كل أشكال التطبيع مع هذا الكيان الغاشم، فإنها تؤكد تضامنها المطلق مع الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل بناء دولته الوطنية الحرة والمستقلة على كامل أراضيه، وعاصمتها القدس الشريف.

إن الوضع الإقليمي أيها الإخوة، لازال يراوح مكانه، ولا زال يتأرجح بين استمرار الأنظمة الاستبدادية الرجعية كأدوات في يد الإمبريالية العالمية لتمرير مخططاتها التصفية، ونهب ثروات الشعوب وسلب إمكانات التحرر من جهة، ومن جهة أخرى تنامي نضالات الشعوب من أجل التحرر واستكمال التحرير والتخلص من قيود الاستقلالات الشكلية والاتفاقيات المرتبطة بها. وفي هذا الإطار لا يسعنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلا أن نحیی نضالات الشعوب بكل من الجزائر والسودان من أجل حقها في الديمقراطية والحرية والعيش الكريم.

## الأخوات والإخوة

### السيدات والسادة

#### الحضور الكريم

**على المستوى الوطني** لا بد من التذكير بأن تحصين الوحدة الترابية واستكمال التحرير تعتبر من أولويات مهامنا وانشغالاتنا، ونؤكد على ضرورة تقوية الجبهة الداخلية وتصفية الأجواء السياسية والاجتماعية بما يخلق شروط التعبئة الوطنية لمواجهة كل مخططات المس بوحدةنا الترابية الوطنية.

إن الوضع على المستوى الوطني في علاقته بالدولي والإقليمي لا يشكل استثناء. فالمغرب يعيش أزمة مركبة جوهرها سياسي، نظرا للتهرب الدائم للدولة من التجاوب مع المطلب الديمقراطي، ومع مطلب الإصلاحات السياسية والدستورية التي تقضي إلى وضع أسس الدولة الديمقراطية القائمة على فصل السلط وفصل سلطة المال عن السياسة وانتخابات حرة ونزيهة تمكن المؤسسات من ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها وفق القانون وبما يخدم التنمية الشاملة.

فما يحدث في مغرب اليوم من إجراءات وقرارات وتدبير في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ما هي إلا نتيجة حتمية للطبيعة الاستبدادية والتبعية للدولة المغربية وللإملاءات صندوق النقد الدولي في ظل النظام الرأسمالي واختياراته النيوليبرالية الهادفة إلى تفكيك عناصر ومقومات الدولة الاجتماعية وفتح المجال أمام الرأسمال المعولم للاستثمار في كل القطاعات الحيوية والإستراتيجية بل والسيادية. فالدولة ماضية بعناد غريب في اتجاه رفع اليد عن القطاعات الاجتماعية وخاصة التعليم والصحة، مراهنه على القطاع الخاص وخصوصة باقي القطاعات، وتحرير الأسواق والتفكيك التدريجي للمرفق العمومي ، والتوجه نحو إقرار الهشاشة في عالم الشغل من خلال آليات التعاقد والمناولة وغيرها من الأشكال التي تشرعن التخلص من الأجراء وتشريدهم، وإنزال سقف الحماية الاجتماعية وخرق قوانين الشغل، والسعي الحثيث لتمرير القانون المكبل للإضراب بمنطق منع الاحتجاجات

العملية المشروعة دون اعتبار لمبدأ التوازن في العلاقات الشغلية، بالإضافة إلى التضيق على الحريات العامة والحريات النقابية .

إن كل هذه الإجراءات النيوليبرالية التفكيكية عمقت الأزمة الاجتماعية بالمغرب وزادت من حدة الاحتقان الاجتماعي ومن حدة الاحتجاجات الاجتماعية والعملية، نتيجة الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي وتجميد الأجور وضعف القدرة الشرائية، وبصفة عامة انعدام أدنى مقومات العيش بكرامة. وفي مقابل ذلك فإن الدولة لا تتقن إلا لغة واحدة للتعامل مع هذه الاحتجاجات وهي لغة القمع المادي والرمزي والمحاكمات. وهنا لا بد أن نعلن تضامنا مع كل معتقلي الحراك الاجتماعي ومعتقلي الرأي ونطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، كما لا يفوتنا أن ندين الحكم الجائر في حق أخينا عبد الحق حيسان، ونعبر عن رفضنا للمتابعات القضائية التي يتعرض لها الأخ عبد الله رحمون وكل المناضلين النقابيين والحقوقيين.

## الأخوات والإخوة

## السيدات والسادة

## الحضور الكريم

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ومن منطلق التزامها بقضايا الطبقة العاملة وعموم المأجورين وبقضايا الوطن، كانت وستظل في قلب الحركة الاجتماعية بل في طليعتها للمطالبة بالديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة، وذلك بفعلها وتحركاتها على كل المستويات النضالية الميدانية والتفاوضية والمؤسسية. وفي هذا الإطار، فقد تم التوقيع على العديد من الاتفاقات وإبرام اتفاقية شغل جماعية وحل العديد من النزاعات الاجتماعية بفضل الكونفدرالية كقوة تفاوضية وتعاقدية، ودون التذكير بالمعارك البطولية التي خاضتها منظمنا منذ التأسيس والتي وسمت تاريخ المغرب المعاصر، بتضحيات مناضلاتها ومناضليها الذين أدوا الثمن غاليا، ومباشرة بعد المؤتمر السادس الذي نحى مناضلاتنا ومناضلينا على إنجازه تنظيميا وإشعاعيا وفكريا، خاضت معارك نضالية بطولية تحت شعار " نضال متواصل من 20 فبراير إلى 20 يونيو" تمثلت في قافلة وطنية بالسيارات لمدينة طنجة يوم 11 يناير، وإضراب عام في الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية يوم 20 فبراير، ومسيرات 24 فبراير، بالإضافة إلى الوقفات الاحتجاجية المتزامنة مع جلسات محاكمة الأخ حيسان. معارك نضالية في تواريخ تحمل دلالة ورمزية خاصة في تاريخ نضالات الشعب المغربي، والتي لا تزال لبعض مطالبها راهنية في مغرب اليوم. وبالموازاة مع ذلك يخوض الفريق الكونفدرالي بمجلس المستشارين معارك مستمرة لفضح السياسات اللاشعبية والاجتماعية للدولة، كما ننوه بما يقدمه ممثلو الكونفدرالية في كل المؤسسات التمثيلية الأخرى دفاعا عن قضايا العمال.

وفي ظل تفاقم الاحتقان الاجتماعي، وتنامي الاحتجاجات، قام السيد وزير الداخلية بمبادرة لتحريك عجلة الحوار الاجتماعي، حيث قام بتوجيه دعوة إلى الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم 9 يناير 2019 قبل المسيرة بالسيارات إلى مدينة طنجة ويوم 9 أبريل 2019، حيث فتح نقاشا حول موضوع تحسين الدخل، وقدم مقترحا في الموضوع، وكان إصرار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على ضرورة تحسين العرض في هذه النقطة على أمل تحقيق توافق حولها قبل الانتقال لمناقشة باقي عناصر الملف المطلي الكونفدرالي. وهو ما تم بالفعل خلال هذا الاجتماع بعد تفاوض الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حيث تم رفع سقف الزيادة في الأجور من 300 درهم إلى 400 درهم بالنسبة للمرتبين في السلم 10- الرتبة 5 فما تحت، ومن 400 درهم إلى 500 درهم بالنسبة للمرتبين في السلم 10 الرتبة 6 فما فوق، والرفع في الحد الأدنى للأجر في القطاع الصناعي والفلاحي SMIG/SMAG، وتم التأكيد على أن يكون المفعول المادي هو فاتح ماي 2019 للجميع. كما تم التأكيد على ضرورة تسوية النزاعات وإيقاف المتابعات و تنفيذ الالتزامات واحترام قانون الشغل والحريات النقابية وإرجاع كافة المطرودين. و خلال الاجتماع المنعقد بمقر وزارة الداخلية يوم 11 أبريل 2019، والذي ترأسه وزير الداخلية وحضره ممثلو النقابات الأكثر تمثيلية وممثلو أرباب العمل، تم التوافق على عرض تحسين الدخل، وتأكيد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على ضرورة معالجة باقي القضايا والملفات وتنفيذ الالتزامات السابقة وخصوصا ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011.

وبعد توصل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمسودة لمشروع اتفاق من أجل إبداء الرأي، أرسلت جوابا لوزارة الداخلية يحتوي على مختلف التعديلات التي يجب تضمينها لهذا المشروع، وخاصة الإجراءات المتعلقة بتحسين الدخل التي يجب صرفها ابتداء من فاتح ماي 2019، وتنفيذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011، وإحالة كل القوانين الاجتماعية على طاولة التفاوض، وإرجاع ملف التقاعد إلى الحوار، ومراجعة الضريبة على الدخل

وإعفاء معاش المتقاعدين من الضريبة واستبدال كلمة التشاور بعبارة التفاوض والحوار الاجتماعي، وتصفية الأجواء الاجتماعية، وتسوية النزاعات ترابيا وقطاعيا. فكان لقاء يوم الثلاثاء 23 أبريل حيث أعادت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التأكيد على كل هذه القضايا باعتبارها ضرورية للتوقيع على أي اتفاق للحوار الاجتماعي، والتزمت وزارة الداخلية باستشارة رئاسة الحكومة في شأنها. إلا أنه و بعد يوم واحد تتم دعوة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لحضور اجتماع ثلاثي الأطراف من طرف رئيس الحكومة، يوم 25 أبريل 2019 من أجل التوقيع على الاتفاق. وبعد توصل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمشروع هذا الاتفاق صبيحة يوم 25 أبريل لاحظت عدم إدراج مقترحاتها وتعديلاتها، قامت بإرسال جوابها لرئاسة الحكومة مؤكدة مرة أخرى ضرورة تضمين الاتفاق هذه التعديلات كشرط للتوقيع آملة في التوصل إلى اتفاق متوافق عليه من أجل رد الاعتبار للحوار الاجتماعي وإعادة الثقة في التعاقدات والالتزامات الموقعة.

إلا أنه وأمام رفض السيد رئيس الحكومة إدراج هذه القضايا ضمن الاتفاق، الذي يفتح المجال إلى المزيد من الهشاشة في الشغل ومواصلة ضرب الحريات النقابية عبر القانون التنظيمي ليس لممارسة حق الإضراب ولكن لمنع هذا الحق التاريخي للحركة النقابية كوسيلة للدفاع عن المكتسبات ورفع الظلم الاجتماعي، كما أن هذا الاتفاق يعطي صلاحيات كبرى للحكومة في مواصلة تمرير القوانين الاجتماعية خارج مؤسسة الحوار الاجتماعي بما يخدم مصالح أرباب العمل في المرونة وهشاشة العلاقات الشغلية، قررت الكونفدرالية عدم التوقيع على هذا الاتفاق وانسحبت من جلسة الحوار.

هذه هي الأسباب التي دفعت بالكونفدرالية إلى الانسحاب من اجتماع يوم الثلاثاء 25 أبريل 2019 ورفضها التوقيع على الاتفاق، وهو ما حرصت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار احترامها لمبدأ الشفافية، على توضيحه عبر بلاغاتها الإخبارية لمناضلاتها ومناضليها وللصحافة الوطنية والدولية وللرأي العام الوطني. إن انسحاب الكونفدرالية الديمقراطية من اجتماع 25 أبريل 2019، وعدم توقيعها على الاتفاق يأتي انسجاما من جهة مع مواقفها المعبر عنها سواء في لقاءاتها بمقر وزارة الداخلية أو في مراسلاتها لوزير الداخلية ولرئيس الحكومة، ومن جهة أخرى انطلاقا من قناعتها بأن هذا الاتفاق مخيب للأمل، ولا يرقى إلى الحد الأدنى لانتظارات الطبقة العاملة، ويخل بمبدأ احترام الالتزامات والتعاقدات.

وبالتالي فإن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وهي تخلد فاتح ماي لهذه السنة تحت شعار: " التنظيم والنضال"، والذي جعلناه يوما احتجاجيا، فإنها تنبه إلى خطورة تفاقم الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة وعموم المواطنين والمواطنات وتحمل كامل المسؤولية للحكومة، وسيجتمع مجلسها الوطني للتداول في الأفاق النضالية، وستعبر كل أجهزتها الوطنية والجهوية والإقليمية لمواصلة تنفيذ برنامجها النضالي، واتخاذ كل الأشكال النضالية دفاعا عن حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة وعموم المواطنين والمواطنات.

لقد خاضت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل عبر تاريخها ملاحم نضالية وشمت التاريخ الاجتماعي لهذا الوطن، دفاعا عن الحقوق العادلة والمشروعة للجماهير الشعبية التي احتضنت هذه المعارك ودعمتها، واليوم نحن ندعو كافة التعبيرات السياسية والحقوقية والمدنية الديمقراطية المنحازة لقضايا المهمشين والفئات ضحية الاستغلال إلى التكتل وتوحيد النضالات الفئوية والمجالية من أجل التأثير في ميزان القوى المختل حاليا لصالح قوى الاستغلال.

### إخواني، إخواني

سنظل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وفية لمبادئها ولهويتها الكفاحية والنضالية من أجل تحقيق المطالب الاجتماعية وخوض الصراع من أجل البناء الديمقراطي الحقيقي بما يعنيه من حقوق وحريات وسيادة للشعب ومؤسسات تمثيلية منتخبة بشكل نزيه وشفاف وفصل للسلط بما يضمن ربط القرار السياسي والاقتصادي بصناديق الاقتراع... فالديمقراطية هي المدخل الأساسي للتنمية والعدالة الاجتماعية. وقد قررت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل فتح نقاش واسع مع التنظيمات السياسية والحقوقية والمدنية الديمقراطية المنحازة لقضايا الجماهير الشعبية، من أجل تشكيل جبهة اجتماعية توحد النضالات.

نعاهدكم على الاستمرار في النضال من أجل مغرب لكل المغاربة. مغرب الديمقراطية والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وقد تقرر عقد المجلس الوطني، وتعبئة كل الأجهزة المحلية والقطاعية ومواصلة النضال لتحقيق مهامنا في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وعموم المواطنين والمواطنات.